السياسة الخارجية التركية
في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية

كمال إنات* برهان الدين دوران**

*جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية،تركيا.
** جامعة سكاريا، تركيا.

ملخص: تفترض هذه الدراسة أن تركيا استفادت من المنافسة بين القوى العالمية في ظل حزب العدالة والتنمية، وهذا مكّنها من اتباع نهج أكثر استقلالية ودعم سياسة متوازنة بين الغرب وروسيا والصين. يحلّل هذا البحث التوسع في القدرة الاقتصادية والعسكرية لتركيا، وينتقل إلى التركيز على سياستها تجاه المنافسة بين الغرب وروسيا (بسبب حرب أوكرانيا) وكيف استجابت لـ «صعود آسيا». أخيرًا تحلّل الدراسة سعي تركيا لسياسة خارجية أكثر استقلالية، وكيف اصطدمت الدولة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، وبحلفائها على الأرض، وكيف استخدمت أنقرة سياسة التوازن الخاصة بها للحفاظ على غطاء لتلك التوترات.

الكلمات المفتاحية: تركيا، التحديات الإقليمية، التغيرات العالمية، السياسة الخارجية.

Turkish Foreign Policy
in the Face of Regional and Global Challenges

KEMAL İNAT* BURHANETTİN DURAN**

ORCID NO : 0000-0001-5292-3331 ORCID NO : 0000-0001-5682-0583

*Sakarya University, Türkiye.
** Social Science University of Ankara, Türkiye.

ABSTRACT : *This article posits that Türkiye took advantage of the deepening competition between global powers under the Justice and Development Party (AK Party) to part ways with its traditional foreign policy tradition and pursue a more independent approach. To put those claims to the test, this article primarily analyzes the expansion of Türkiye's economic and military capacity and proceeds to focus on its policy toward the deepening rivalry between the West and Russia and how it responded to the "rise of Asia.".*

Keywords: Türkiye, Regional Challenges, Global Changes, Independent Foreign Policy

رؤيـــة تركيـــة
2023-(3/12)
9 - 36

DOI:10.36360/1560-012-003-002

مقدّمة

واجهت السياسة الخارجية التركية تحدّيات كبيرة في النصف الثاني من حكم حزب العدالة والتنمية الذي دام عقدين من الزمن. وعلى الرغم من كونها حليفًا في الناتو ودولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، فقد واجهت أنقرة مشكلات خطيرة مع حلفائها الغربيين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبعد أن أمضى العقد الأول من القرن الحالي في محاولة إقناع المؤسسات المحلية بأن لها حقًا مشروعًا في حكم تركيا بحكم فوزها في انتخابات ديمقراطية، اضطر حزب العدالة والتنمية إلى محاولة إجبار الحكومات الغربية على قبول حق تركيا في تبني أجندتها الخارجية وتنفيذها بشكل مستقل طوال العقد التالي. بعد كل شيء، كان نظام «الوصاية الداخلية» محبطًا من محاولات الحكومة لإرساء الديمقراطية لتطبيع العلاقات المدنية العسكرية تمامًا كما عارض نظام «الوصاية الخارجية» محاولات تركيا لتشكيل سياستها الخارجية بشكل مستقل، وبما يتماشى مع توقعات سكانها.

وعند وصولها إلى السلطة، واجهت حكومة حزب العدالة والتنمية العواقب السلبية للغزو الأمريكي غير الشرعي للعراق. وطوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما أعطت تركيا الأولوية لتوسيع قدرتها الاقتصادية والعسكرية- سعت إلى تعويض خلافاتها مع الولايات المتحدة بشأن حرب العراق من خلال العمل بشكل أوثق مع الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن صعود أنجيلا ميركل ونيكولاس ساركوزي (اللذين عارضا علنًا عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي) إلى السلطة في ألمانيا وفرنسا كان له تأثير سلبي في علاقات أنقرة مع بروكسل، وهذا ما شجع الحكومة التركية على السعي لتعاون أوثق مع دول الشرق الأوسط في السعي لتحقيق المزيد من التعاون عبر سياسة خارجية متنوعة.

وخلال هذه الفترة، عزّزت الدولة تركية علاقاتها مع إيران والعراق وسوريا، لكنها شهدت توترات مع «إسرائيل» بسبب هجماتها على غزة. في وقت لاحق، تسبب هجوم «إسرائيل» على سفينة مافي مرمرة في أزمة كبيرة بين البلدين، أدت إلى اتهام تركيا بـما يُسمّى «تحول المحور».

ومن المهم ملاحظة أن متهمي أنقرة رفضوا الاعتراف بأن العدوان الإسرائيلي كان السبب الرئيس وراء التدهور في العلاقات الثنائية. كما ظل المنتقدون لأنقرة محبطين من محاولات تركيا التعاون مع الدول الإسلامية في الشرق الأوسط، وهي سياسة أثارت تساؤلات حول النظام الإقليمي الذي أسّسته الولايات المتحدة التي بقيت غير راضية

عن سعي تركيا إلى سياسة خارجية مستقلة؛ لأنها تصطدم حتمًا مع مصالحها الخاصة، حيث حاولت الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية ممارسة الضغط على حزب العدالة والتنمية من خلال دعم محاولة الانقلاب والتعاون مع الجماعات الإرهابية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد شجعت مثل هذه التجاوزات أنقرة على العمل بشكل وثيق مع روسيا لتخفيف الضغط الغربي. وامتد هذا التعاون ليشمل الطاقة والقطاعات الاقتصادية الأخرى وكذلك الدفاع. أدّى قرار تركيا بشراء نظام الدفاع الجوي الروسي S-400، بدوره إلى تعريضها لضغوط وعقوبات أكبر من حلفائها الغربيين.

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الدول الغربية قد أخذت في الحسبان احتمال أن يؤدي استمرار ضغطها إلى دفع تركيا بعيدًا، وهو ما يشجع أنقرة على العمل بشكل أوثق مع روسيا والصين، القوة الصاعدة في آسيا. ومع ذلك، قد يكون من الأسهل عليها تحمل مثل هذه المخاطر؛ لأنها تعرف أن تركيا ستتردد في الاعتماد على موسكو أو بكين بطريقة قد تؤدي إلى خلافات شبيهة بتلك الموجودة بينها وبين الغرب. باستثناء الموازنة، كان توسيع قدرتها الاقتصادية والعسكرية هو الأسلوب الرئيس الذي استخدمته تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية لتخفيف الضغط وتحييد التهديدات من الغرب وروسيا ودول أخرى.

في هذا الصدد نما الاقتصاد التركي بنسبة 340٪ من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و420٪ من حيث الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية بين عامي 2002 و2021م.

ويدل تضاعف حجم اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة خلال تلك الفترة فقط على أن تركيا اتخذت خطوات رئيسة للحاق بتلك الدول. ستشرح هذا الدراسة بشكل أساسي كيف أسهم توسع القدرة الاقتصادية والعسكرية لتركيا في سعيها نحو سياسة خارجية أكثر استقلالية. وستشرع في تحليل تأثير خطوط الصدع الناشئة في النظام السياسي العالمي وبخاصة صعود آسيا على سعي تركيا لسياسة خارجية أكثر استقلالية، وكذلك كيف تكيفت أنقرة مع تلك الظروف.

علاوة على ذلك، ستحلّل الدراسة كيف جرى تفسير المنافسة المتصاعدة بين الغرب وروسيا (في أعقاب هجوم الأخيرة على أوكرانيا) من وجهة نظر سياسة التوازن التركية.

أخيرًا، تركز هذه الدراسة على بيان كيف أدت خطوات تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط (في إطار سعيها لسياسة خارجية أكثر استقلالية) إلى مواجهة بينها وبين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، وشركائها المحليين. كما تناقش السياسات التي تنفذها حكومات حزب العدالة والتنمية لإدارة تلك التوترات.

تأثير القدرة الاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية

كان توسع القدرة الاقتصادية والعسكرية لتركيا هو العامل الرئيس الذي يؤثر في الاتجاه العام وميول السياسة الخارجية التركية.[1] وقد شجّعت فجوة القوة المتقلّصة بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة على وجه الخصوص تركيا على العمل بشكل مستقلّ عن تلك البلدان. وتكشف المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام 2002، العام الذي تولّى فيه حزب العدالة والتنمية السلطة، وعام 2021 أن الاقتصاد التركي قد أحرز تقدّمًا كبيرًا نحو سد الفجوة مع الدول الغربية. وعلى سبيل المثال، من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، كان الاقتصاد الإيطالي أكبر بمقدار 5.3 مرات من الاقتصاد التركي في عام 2002. وبحلول عام 2021، كان الاقتصاد الإيطالي أكبر بمقدار 2.6 مرة فقط. وقد انخفض هذا الرقم من 6.3 إلى 3.6 بالنسبة لفرنسا، ومن 17.4 إلى 6.1 بالنسبة لليابان، كما هو موضح في الجدول1.

وخلال الفترة نفسها، زادت حصّة تركيا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 0.68٪ إلى 0.84٪.

الجدول 1: مقارنة إجمالي الناتج المحلي لتركيا في ظل حزب العدالة والتنمية مع دول متقدمة مختارة (2002–2021)

الدولة	إجمالي الناتج المحلي 2002 (بالدولار)	إجمالي الناتج المحلي 2021 (بالدولار)	نسبة إجمالي الناتج المحلي مقارنة بتركيا في عام 2002	نسبة إجمالي الناتج المحلي مقارنة بتركيا في عام 2022
أمريكا	10.929	22.996	45.5	28.2
اليابان	4,182	4,937	17.4	6.1
ألمانيا	2,078	4,223	8.7	5.1
بريطانيا	1,784	3,186	7.4	3.9
فرنسا	1,501	2,937	6.3	3.6
إيطاليا	1,276	2,099	5.3	2.6
تركيا	240	815	–	–

المصدر: البنك الدولي[2]

وتكشف نظرة سريعة على أرقام الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية، التي تعكس التقدم الاقتصادي في تركيا على مدى العقدين الماضيين بشكل أكثر دقة- عن الأداء القوي للدولة في اللحاق بالدول المتقدمة. وفقًا لذلك، ضاقت الفجوة بين تركيا وألمانيا من 3.9 مرات في عام 2002 إلى 1.8 مرة في عام 2021 (الجدول2).

> **"توقع صندوق النقد الدولي تفوق تركيا على إيطاليا وزيادة حصة تركيا في الاقتصاد العالمي استنادًا إلى بيانات تعادل القوة الشرائية لصندوق النقد الدولي من حيث الناتج المحلي الإجمالي"**

ووفقًا لتعادل القوة الشرائية، كان الاقتصاد التركي قد لحق بالاقتصاد الإيطالي من حيث الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2021. علاوة على ذلك، توقع صندوق النقد الدولي أن تتفوق تركيا على إيطاليا في عام 2022 لتصبح في المرتبة 11 في الاقتصاد العالمي.[3]

مرة أخرى، استنادًا إلى بيانات تعادل القوة الشرائية لصندوق النقد الدولي، زادت حصة تركيا في الاقتصاد العالمي (من حيث الناتج المحلي الإجمالي) من 1.32٪ في عام 2002 إلى 2.01٪ في عام 2021.[4]

الجدول 2: مقارنة تركيا مع دول متقدمة مختارة من حيث إجمالي الناتج المحلي وفقًا لتعادل القوة الشرائية (2002-2021)

الدولة	إجمالي الناتج المحلي (بالدولار)	إجمالي الناتج المحلي (بالدولار)	نسبة إجمالي الناتج المحلي مقارنة بتركيا في عام 2002	نسبة إجمالي الناتج المحلي مقارنة بتركيا في عام 2021
أمريكا	10,929	22,996	17.9	9.1
اليابان	3,650	5,396	5.9	2.1
ألمانيا	2,410	4,815	3.9	1.8
بريطانيا	1,760	3,424	2.9	1.3
فرنسا	1,730	3,344	2.8	1.3
إيطاليا	1,640	2,713	2.7	1.04
تركيا	612	2,591	-	-

المصدر: « إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) - تركيا، إيطاليا، فرنسا، اليابان، ألمانيا، أمريكا، بريطانيا، سويسرا».

من الممكن ملاحظة أن تركيا سجلت نموًّا اقتصاديًّا أقوى من إيطاليا واليابان خلال سنوات حزب العدالة والتنمية. باستثناء عام 2008، عندما تفوق الاقتصاد الألماني على الاقتصاد التركي، كان معدل النمو في ألمانيا ثابتًا وبشكل ملحوظ أقل من معدل النمو في تركيا (الجدول1). ويُذكَر أن تركيا شهدت العديد من التطورات السلبية منذ عام 2013، منها احتجاجات جيزي بارك، ومحاولة الانقلاب القضائي في ديسمبر 2013، ومحاولة الانقلاب في 15 يوليو 2016، والعقوبات الغربية (خصوصًا الأمريكية)، بالإضافة إلى تحمل ثقل يزيد عن 4 ملايين (من طالبي اللجوء السوريين)، ويجب على المرء تأكيد أن قدرة الاقتصاد التركي على التفوق في الأداء على البلدان المتقدمة والصناعية من حيث النمو تمثل إنجازًا كبيرًا.[5]

ومع ارتفاع حصة المنتجات الدفاعية المحلية إلى أكثر من 70٪، تراجعت حاجة تركيا للأسلحة الغربية، وهذا سهل على الحكومة التركية اتباع سياسة خارجية مستقلة. بالإضافة إلى تحسين الظروف الاقتصادية، كانت محاولات مورّدي الأسلحة التقليديين لمعاقبة تركيا أو إجبارها على تغيير سياساتها من خلال رفض بيع المنتجات المختلفة من بين الأسباب الرئيسة التي دفعت أنقرة إلى تعزيز صناعة الدفاع المحلية بنشاط. على سبيل المثال، رفضت الولايات المتحدة بيع مَرْكَبَات جوية مسلحة بدون طيار (أو طائرات بدون طيار مسلحة) إلى تركيا، وهذا أدى إلى بروز مؤسسات محلية مثل بايكار وتوساش لتطوير الطائرات بدون طيارين، بل صارت شركات قادرة على المنافسة عالميًّا. في الواقع، أدى الاستخدام الفعال للطائرات التركية المسلحة بدون طيار في سوريا وليبيا وكاراباخ وأوكرانيا إلى ظهور سوق تصدير رئيس أسهم في النمو الاقتصادي التركي. ففي الوقت الذي باعت فيه شركة بايكار ما قيمته 664 مليون دولار من الطائرات المسلحة بدون طيار في عام 2021 لتصبح أكبر مصدري البلاد في مجال الطيران والدفاع،[6] تبوّأت توساش المرتبة الثانية بـوصول صادراتها إلى 567 مليون دولار. وفي الوقت نفسه، ارتفع إجمالي صادرات الدفاع والفضاء التركية إلى 3.2 مليارات دولار في عام 2021.[7]

وواصلت شركات الدفاع والفضاء التركية حملة التصدير في عام 2022، حيث وصلت الصادرات ذات الصلة للبلاد إلى 1.98 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى.[8] بالإضافة إلى المَركَبات الجوية بدون طيار والطائرات المسلحة بدون طيار، أكملت صناعة الدفاع التركية العديد من المشروعات لبناء طائرات هليكوبتر قتالية وسفن حربية ومدرعات وأنظمة صواريخ على مدار العقدين الماضيين.

وفي هذا الصدد، ارتفع عدد المشروعات الدفاعية المحلية من 62 إلى 750 بين عامَي 2002 و2022. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت الميزانية الإجمالية للمشروعات الدفاعية من 5.5 مليار دولار إلى 60 مليار دولار. وبالمثل، ارتفعت ميزانية البحث والتطوير الدفاعي للبلاد من 49 مليون دولار إلى 1.24 مليار دولار، وزادت صناعات الدفاع والطيران صادراتها بمقدار 13 ضعفًا.[9]

من الممكن المجادلة بأن توسيع القدرة الدبلوماسية التركية وقوتها الناعمة (بالإضافة إلى قدراتها الاقتصادية والعسكرية) قد سهّل التنفيذ الفعال للسياسة الخارجية التركية. مع قيام وزارة الخارجية بزيادة عدد البعثات الدبلوماسية التركية من 163 إلى 248 بين عامَي 2002 و2020 برزت الشبكة الدبلوماسية التركية بكونها خامس أكبر شبكة في العالم.[10] علاوة على ذلك، أطلقت الحكومة التركية معهد يونس أمره للترويج لتركيا ولغتها. كما زاد عدد المكاتب الدولية لوكالة التعاون والتنسيق التركي (TİKA) التي تؤدّي دورًا رئيسًا في تنسيق المساعدات الخارجية للبلاد، وهو ما يجعلها أكثر نشاطًا.

في الوقت نفسه، تؤدّي مؤسسة معارف التركية دورًا مهمًّا في دعم فرص التعليم العالي في تركيا في الخارج في عدد كبير من البلدان. أخيرًا عززت تركيا قوتها الناعمة (ومِن ثَمّ مستوى

النشاط في الساحة الدولية) من خلال دعوة عشرات الآلاف من الطلاب الأجانب من خلال رئاسة أتراك المهجر والمجتمعات ذوي القربى (YTB) التي أُسِّست في عام 2010م.[11]

التحديات العالمية وتركيا

بالنسبة لدولة مثل تركيا التي تسعى إلى أن تصبح قوة عالمية، فإن التفسير الصحيح للتحولات في النظام السياسي الدولي له أهمية خاصة. مع اقتطاع آسيا حصة متزايدة من الاقتصاد العالمي وكونها أكثر بروزًا في السياسة الدولية، واجهت تركيا فرصًا ومخاطر جديدة وسط سعيها نحو سياسة خارجية مستقلة. وقد فرض ظهور قوى صاعدة مثل الصين، التي عوّضت تفوق الغرب- قيودًا معينة على سياسات التدخل للولايات المتحدة والقوى الأوروبية التقليدية. اضطرت الدول الغربية إلى التركيز أكثر على التحدي من الشرق الأقصى، ووجدت صعوبة في الحفاظ على نفوذها في الأماكن التي عدّتها تقليديًّا جزءًا من مناطق نفوذها.[12] وفي الشرق الأوسط، حيث لا تزال تركيا لاعبًا مهمًّا سعت تركيا إلى استقلال أكبر في السياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية، بالبناء على النمو الاقتصادي القوي و«الدمقرطة» المحلية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وحدث هذا التطور على خلفية تحديات الغرب في الاستجابة لتحولات القوة العالمية. في ظل هذه الظروف، كان على حلفاء تركيا الغربيين، بدءًا من الولايات المتحدة، الاختيار بين الطرق الآتية للرد على سعيها لتحقيق قدر أكبر من الحكم الذاتي: (1) الامتناع عن أي ردود فعل متطرفة قد تؤدي إلى خسارة تركيا، الحليف التقليدي، عن طريق تقدير الأسباب الكامنة وراء سعي أنقرة إلى الحكم الذاتي والسماح لها بالتصرف بشكل مستقل داخل التحالف الغربي، و(2) محاولة استبدال حكومة أكثر «انسجامًا» بحزب العدالة والتنمية؛ على افتراض أن سعي تركيا للاستقلال يمكن أن يؤدي إلى خسارة ذلك البلد على المدى المتوسط أو الطويل. وبهذا المعنى، استجاب الغرب لتحدي الشرق الأقصى ببناء كتلة متجذرة في الإكراه بدلًا من الموافقة.

بناءً على ذلك، بدلًا من محاولة ضم تركيا إلى هذا التحالف، حاولوا إعادة تشكيل تركيا، ثم دمجها في التحالف. وتسببت التوترات بشأن الانقلاب القضائي في ديسمبر 2013، ومحاولة الانقلاب في يوليو 2016، والعقوبات الاقتصادية- في خسائر فادحة في علاقات تركيا والولايات المتحدة.

لا يوجد حتى الآن تفسير منطقي لقرار واشنطن تقويض علاقاتها الثنائية مع أنقرة بشأن منظمة فتح الله غولن الإرهابية ووحدات حماية الشعب. بل على العكس تمامًا، من الممكن أن نستنتج أن جماعات الضغط المناهضة لتركيا في الولايات المتحدة دفعت سياسة واشنطن تجاه تركيا بعيدًا عن العقلانية لتقويض أساس تحالفها مع أنقرة. بالإضافة

إلى تضليل جماعات الضغط ذات المصالح الضيقة، فإن التزام واشنطن المطول بسياسةٍ تركيةٍ مضللة كان متجذرًا في عدم قدرة صناع القرار الأمريكيين على فهم الطبيعة المتغيرة للعلاقات التركية الأمريكية. وقد بنى البلدانِ تقليديًّا علاقة غير متوازنة للغاية من الاعتماد المتبادل، وهذا مكّن الولايات المتحدة من التدخل بنجاح في تركيا. ومع ذلك، نظرًا للتقدم الذي أحرزته أنقرة مؤخرًا وتوسيع قدرتها الاقتصادية والعسكرية، فقد أصبحت مثل هذه التدخلات أقل احتمالية للنجاح. في ظل الظروف الحالية، تحتاج واشنطن إلى قبول هذا الواقع الجديد ومعاملة تركيا بوصفها شريكًا متساويًا تحترم سيادته في مواجهة التحدي الخطير من الشرق الأقصى. ومع ذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط التي يجري تضليلها من قبل جماعات الضغط المؤثرة وإخفاق المؤسسة الأمنية الأمريكية في فهم الواقع الجديد– منعا سياستها تجاه تركيا من أن تكون عقلانية.[13] إن إلقاء نظرة سريعة على خطوات تركيا (على خلفية لاعقلانية «حلفائها» الغربيين) سيكشف أن حكومات حزب العدالة والتنمية ظلت ملتزمة بسياسة خارجية مستقلة مع إيلاء أهمية لعلاقات البلاد مع الغرب كمكوّن مهمّ من مكوّناتها.

سياسة التوازن

تمامًا كما يهتم الغرب بإبقاء بلد مثل تركيا في جانبه وسط المنافسة العالمية، كانت أنقرة حريصة على الحفاظ على علاقتها مع الغرب عند مستوى معين بما يتماشى مع سياستها المتوازنة. ومع ذلك، دفعت الأسباب المذكورة آنفًا بسياسة الغرب تجاه تركيا بعيدًا عن العقلانية، وهو الذي يجعل من الصعب على أنقرة أحيانًا الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا عند مستوى معين. خلال تلك الفترات، عملت تركيا بشكل وثيق مع خصوم الغرب، ومن بين أمور أخرى، اشترت أنظمة أسلحة من تلك البلدان التي لم تتمكن من شرائها من حلفائها الغربيين. كان قرار الدولة بشراء نظام الدفاع الصاروخي S–400 من روسيا مثالًا على ذلك.[14] من المهم أن نلاحظ، مع ذلك، أن تركيا لم تطرح أي أسئلة حول عضويتها في الناتو، وواصلت محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي رغم كل الصعاب، وظلت ملتزمة بالحفاظ على علاقاتها المؤسسية مع الغرب.

وقد سلطت تلك التطورات الضوء على حدود تعاون أنقرة مع آسيا. في الوقت نفسه، أشار رفض تركيا أن تكون آسيا مصدرًا للدعم بدلًا من الغرب– إلى أنها لا تريد تكرار العلاقة غير المتوازنة في الاعتماد المتبادل التي طورتها مع الغرب بعد الحرب العالمية الثانية، وبدلًا من ذلك اتبعت سياسة التوازن لتكون قادرة على التصرف بشكل مستقلّ.

السياسة الخارجية التركية وصعود آسيا

نظرًا لأن منظور «صعود آسيا» يعتمد بشكل أساسي على التقدم الاقتصادي السريع لدول شرق آسيا، فقد ظهرت إمكانية قيام آسيا بدور التوازن ضد الغرب في السياسة الخارجية التركية بشكل خاص في المجال الاقتصادي. تشهد التحولات في بيانات التجارة الخارجية التركية خلال سنوات حزب العدالة والتنمية على هذه الحقيقة. في حين كان الاتحاد الأوروبي يمثل 46.4٪ من التجارة الخارجية لتركيا في عام 2002، عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة تراجعت حصته إلى 35.6 في المئة بحلول عام 2021. في المقابل، زادت حصة الدول الآسيوية (باستثناء الشرق الأوسط وروسيا) من 9.5٪ إلى 17.4٪ خلال الفترة نفسها. في الوقت نفسه، شكلت الولايات المتحدة 5.5٪ من التجارة الخارجية التركية في عام 2021 (مقابل 7.4٪ في عام 2002) وارتفعت حصة الصين من 1.8٪ إلى 7.2٪. تظهر هذه الأرقام أن النمو المفرط للتجارة الخارجية للصين كان له تأثير في تركيا، من بين دول أخرى، وكان هناك طلب كبير على المنتجات الصينية في البلاد.

الجدول 3: المناطق الرئيسة في التجارة الخارجية لتركيا (2002–2021)

	صادرات (مليون دولار)		واردات (مليون دولار)		حجم التجارة (مليون دولار)		الحصة (بالنسبة المئوية)	
	2002	2021	2002	2021	2002	2021	2002	2021
الاتحاد الأوروبي (27)	17,433	87,744	23,260	81,087	40,693	168,831	46.4	35.6
أمريكا الشمالية	3,596	15,317	3,420	13,463	7,016	28,780	8.0	6.1
آسيا (أخرى)	1,790	17,954	6,530	64,679	8,320	82,633	9.5	17.4
الشرق الأدنى والأوسط	3,440	34,847	2,321	14,719	5,761	49,566	6.6	10.4
روسيا	1,172	5,290	3,892	27,599	5,064	32,889	5.8	6.9
الإجمالي	36,059	213,602	51,554	260,682	87,613	474,284	100	100

المصدر: المعهد الاحصائي التركي[15]

في المقابل، ارتفعت حصة البلدان والمناطق الآسيوية، بما في ذلك الشرق الأوسط وروسيا، في إجمالي التجارة الخارجية التركية من 22٪ إلى 35٪ في 2002–2021 بوصف ذلك نتيجة طبيعية للتحولات في النظام الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، تكشف نظرة فاحصة على هذه الأرقام أن تجارة تركيا مع آسيا تعاني خللًا خطيرًا في التوازن، وهذا أدى إلى مشكلة رئيسة تتمثل في العجز التجاري الأول. وقد نمت هذه القضية بشكل أكثر خطورة فيما يتعلق بروسيا والشرق الأقصى بين عامي 2002 و2021.

في المقابل، تحسنت نسبة الصادرات إلى الواردات في تجارة تركيا مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى حد ما. في حين أن نسبة التصدير إلى الاستيراد من تجارة تركيا مع الاتحاد الأوروبي كانت حوالي 75٪ في عام 2002، إذ وصل هذا الرقم إلى 108٪ بحلول عام 2021.

وفي الوقت نفسه، ظلت النسبة بدون تغيير إلى حد كبير وهي منخفضة للغاية بالنسبة لتجارة تركيا مع الدول الآسيوية (باستثناء دول الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط) بنسبة 27٪.

بالنظر إلى تجارة تركيا مع الصين والهند وكوريا الجنوبية (دول شرق آسيا وجنوبها ذات أعلى حجم تجارة ثنائية)، تصبح مشكلة العجز التجاري الخارجي للبلاد أكثر وضوحًا. من عام 2002 إلى عام 2021، زادت حصة تجارة تركيا مع الصين من 1.8٪ إلى 7.2٪ من إجمالي حجم تجارتها.

ومع ذلك، فإن العجز التجاري في عام 2021 يعادل ما يقرب من 58٪ من إجمالي العجز التجاري في تركيا. وبالمثل، بلغ العجز التجاري مع روسيا البالغ 22 مليار دولار نحو 47٪ من إجمالي عجز التجارة الخارجية التركي في عام 2021.

الجدول 4: التجارة الخارجية لتركيا مع بلدان آسيوية مختارة (2002-2021)

	صادرات (مليون دولار)		واردات (مليون دولار)		حجم التجارة (مليون دولار)		الحصة (بالنسبة المئوية)	
	2002	2021	2002	2021	2002	2021	2002	2021
الصين	268	3,366	1,368	30,953	1,636	34,319	1.8	7.2
الهند	73	1,225	564	7,521	637	8,746	0.7	1.8
كوريا الجنوبية	55	942	900	7,348	955	8,290	1.1	1.7
الإجمالي	36,059	213,602	51,554	260,682	87,613	474,284	100	100

المصدر: المعهد الاحصائي التركي[16]

تُظهر البيانات الواردة أعلاه أن الدول الآسيوية وروسيا جاءت لتطالب على مدار العقدين الماضيين بحصة أكبر بكثير من إجمالي واردات تركيا التي وصلت إلى 41٪ في عام 2021. ومع ذلك، ظل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يمثلان أسواق التصدير الرئيسة في البلاد بنسبة 48٪ في عام 2021. بالإشارة إلى أن الحرب الروسية الأوكرانية تسببت في عقوبات غربية ضد روسيا وقضايا إمدادات الطاقة، جنبًا إلى جنب مع احتكار الصين لتوريد العديد من العناصر الرئيسة، وهذا خلق حالة من عدم اليقين في السوق العالمية، فمن الممكن أن نستنتج أن تركيا مهمة بوصفها دولة تتمتع بعلاقات اقتصادية وسياسية قوية مع الغرب، وسوق للتصدير، وكذلك مع روسيا والدول الآسيوية.

ومثلما حرصت الحكومة التركية على الحفاظ على علاقة متوازنة مع روسيا لتجنب أزمة إمدادات الطاقة، التي عانتها أوروبا بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، عملت بجد

بالقدر نفسه من أجل إقامة علاقة صحية مع الغرب حتى لا يجري استهدافها بموجب عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

من الممكن التوصل إلى استنتاجات مماثلة فيما يتعلق بعلاقات تركيا مع الصين التي كانت تؤدّي دورًا متزايد الأهمية في التجارة الخارجية للبلاد. مع الأخذ في الحسبان أن الصين أصبحت موردًا رئيسًا لبعض المواد المهمة في العالم، سيكون من الأسهل تقدير سبب وجوب أخذ البلاد في الحسبان بتشكيل السياسة الاقتصادية والخارجية لتركيا. وبناءً على ذلك، أخذ صانعو السياسة في أنقرة الصين في الاعتبار في تطوير السياسة الخارجية التركية منذ أن نظرت بكين إلى تركيا بوصفها شريكًا مهمًّا في إطار مبادرة الحزام والطريق- وهذا انعكاس اقتصادي وسياسي رئيس للأهمية المتزايدة للصين في اقتصاد العالم.

في حين أن الحكومة التركية لم تتجاهل الجهود الصينية لإنشاء مجال نفوذ سياسي لنفسها من خلال هذا المشروع، فقد حاولت التعاون مع بكين، خصوصًا في المجال الاقتصادي، على أساس مبدأ الربح للجميع. وفي هذا الصدد، وقع البلدانِ على مذكرة تفاهم بشأن مواءمة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين مع مبادرة الممرّ الأوسط في عام 2015.

وتمثّل هذه الوثيقة محاولة لمواءمة مبادرة الحزام والطريق مع مبادرة مشروع «الممر الأوسط» التي اقترحتها أنقرة.[17] وقد أدى إنشاء خط سكة حديد باكو- تبليسي- قارس بوصفه جزءًا من هذا المشروع إلى إنشاء جسر للسكك الحديدية غير منقطع بين تركيا والصين.

في 4 ديسمبر 2020، غادر قطار إسطنبول لعبور مسافة 8693 كيلومترًا، وتمكن من الوصول إلى مدينة شيان الصينية في 19 ديسمبر 2020. كانت هذه الدفعة الأولى من الصادرات عبر السكك الحديدية.[18]

وفي عام 2017، زار الرئيس رجب طيب أردوغان الصين بدعوة من زعيم ذلك البلد شي جين بينغ، لحضور الاجتماع الأول لمنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي. وعكست المشاركة في هذا الحدث، الذي حضره العديد من القادة الآخرين، رغبة الحكومة التركية في زيادة تعزيز علاقاتها مع بكين.[19]

في حين أن تركيا لم تحضر الاجتماع الثاني للمنتدى في عام 2019 على أعلى مستوى، قام الرئيس أردوغان بزيارة رسمية إلى الصين بوصفه ضيفًا على رئيس الدولة الصينية

في العام نفسه. تشهد تلك الزيارة على الأهمية المتزايدة للصين في السياسة الخارجية التركية.[20] إجمالًا، من الجدير بالذكر أن أردوغان زار الصين بشكل متكرر، ففي 2010 زارها مرة بوصفه رئيسًا للوزراء، وفي 2012 زارها مرتين بوصفه رئيسًا للدولة، وفي 2015 و2019 كانت هناك زيارات رسمية على أساس ثنائي، وفي 2017 و2019 زارها مرتين لحضور الاجتماعات الدولية.

ومن الممكن أيضًا ملاحظة أن الاستثمارات قد زادت بشكل كبير جدًّا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ إجمالي استثمارات الشركات الصينية في تركيا 4.5 مليارات دولار. وبالنظر إلى أن ما يقرب من 70٪ من هذا الاستثمار قد جرى على مدى السنوات الأربع الماضية، فمن المتوقع أن تزداد استثمارات الصين في البلاد في المستقبل القريب.[21] على الرغم من هذه الزيادة، لا تزال الدول الغربية مسؤولة عن الغالبية العظمى من الاستثمارات الأجنبية. في الواقع، لا تتبوّأ الصين المرتبة الأولى بين أكبر 10 مستثمرين في تركيا. أصبحت هولندا بين عامي 2003 و2020، أكبر مستثمر أجنبي في تركيا بمبلغ 26.2 مليار دولار، وتبوّأت الولايات المتحدة المرتبة الثانية بمبلغ 12.9 مليار دولار، والمملكة المتحدة المركز الثالث بمبلغ 11.6 مليار دولار. في واقع الأمر، كان المستثمرون التسعة الأوائل جميعًا من الدول الغربية. وتبوّأت أذربيجان بدورها المرتبة العاشرة.[22]

أدى بُعد الصين عن تركيا جغرافيًّا وتاريخيًّا وثقافيًّا إلى إخفاق ذلك البلد في أن يكون أحد أكبر 10 دول من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر. على الرغم من ذلك، أطلقت تركيا مبادرة آسيا الجديدة في عام 2019 بناءً على افتراض أن الأهمية المتزايدة للصين ودول آسيوية أخرى في الاقتصاد العالمي ستنتقل حتمًا إلى السياسة الدولية.

وقد كشفت وزارة الشؤون الخارجية التركية عن هذه المبادرة على موقعها الرسمي في أغسطس 2019 «للاستفادة بشكل أكثر فعالية من الفرص الناشئة عن التطورات في آسيا وما ينتج عنها من إمكانات للتعاون». من خلال مبادرة آسيا الجديدة، تعتزم الوزارة «تعزيز علاقات تركيا مع الدول الآسيوية بطريقة منهجية ومستقرة، على أساس إستراتيجية شاملة وشاملة. في هذا الصدد، كانت أنقرة تأمل في بناء علاقات عقلانية مع دول آسيا الصاعدة، بدءًا من الصين، على أساس مبدأ «الفوز للجميع». وبناءً على ذلك، كان أحد الأهداف الرئيسة للحكومة التركية هو تعزيز التجارة «الأكثر توازنًا» بين تركيا والدول ذات الصلة.[23] وتقف تركيا إزاء التنافس المتصاعد بين روسيا والغرب في إطار موازنة علاقاتها مع الغرب، فإن روسيا -على عكس الصين- غالبًا ما ينتهي بها الأمر في الجانب الآخر من أنقرة في النزاعات الإقليمية. في السنوات الأخيرة، أدت سياسة

موسكو المتمثلة في تعزيز نفوذها في الخارج إلى تنافس ومواجهات عرضية غير مباشرة بين تركيا وروسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز. وكما رأينا في سوريا، فإن احتمالية إفساح المجال للمواجهة لا تزال مرتفعة للغاية. توجد مخاطر مماثلة أيضًا في تعاملات تركيا مع الولايات المتحدة، حليفها في الناتو، في المسرح السوري. ومع ذلك من المهم تأكيد أن كلا البلدين يدركان عمق المخاوف الأمنية لتركيا ومن ثَمّ يمتنعان عن أي مواجهة. من شأن المقارنة بين سياسات موسكو وواشنطن بشأن سوريا أن تكشف أوجه التشابه والاختلاف من منظور أنقرة. لدى البلدين هدف مشترك يتمثل في إنشاء مناطق نفوذ داخل سوريا وبعض أوجه التعاون التي لا توافق عليها تركيا. كما أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين النهجين الروسي والأمريكي في التعامل مع منظمتَي كي كي وواي بي جي الإرهابيتين، اللتين يظل القضاء عليهما على رأس أولويات تركيا في سوريا. يرتكب كلا البلدين الخطأ نفسه في عدّ هذه المجموعة كيانًا يمكن التعاون معه في إطار سياساتهما الإقليمية.

مع ذلك من الممكن القول: إن روسيا أخذت مخاوف تركيا على محمل الجد أكثر من الولايات المتحدة، ويشهد عناصر وحدات حماية الشعب في شرق نهر الفرات على هذه الحقيقة. على سبيل المثال، سحبت الحكومة الروسية قواتها من عفرين وخففت سيطرتها على الأجواء السورية لتسهيل عمليات الطائرات المقاتلة التركية خلال عملية غصن الزيتون. وبهذا المعنى، فقد أعطت الضوء الأخضر لعمليات تركيا عبر الحدود وامتنعت عن تبني أي سياسة يمكن أن تحبط الحكومة التركية.[24]

في المقابل، بارك الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عملية نبع السلام تماشيًا مع هدفه الأوسع المتمثل في الانسحاب من سوريا، ومع ذلك، شنّ العديد من المؤسسات والجماعات، بما في ذلك الكونغرس الأمريكي ومختلف وسائل الإعلام، حملة مناهضة لتركيا بشدة.[25]

علاوة على ذلك، أثبتت روسيا أنها أحد أصحاب المصلحة الذين يمكن لتركيا الاجتماع بهم على طاولة المفاوضات (على الرغم من كونهما على طرفي نقيض)، وهذا شجع الحكومة التركية على التفكير في موسكو بوصفها شريكًا يمكن أن تتعاون معها لتعويض الضغط المتزايد من واشنطن. علاوة على ذلك، لا تزال روسيا من بين أكبر موردي الطاقة في تركيا، وتواصل بناء محطة للطاقة النووية في أك كيو، وهذا سهل حل المشكلات السياسية بين البلدين. وفي الوقت نفسه، يمثل قرار تركيا بشراء بعض أنظمة الأسلحة من روسيا، التي لا تستطيع شراءها من الولايات المتحدة أو من حلفائها الغربيين الآخرين- خطوة مهمة للسياسة الخارجية التركية والسياسة العالمية.[26] وقد دفع شراء نظام الدفاع الجوي S-400 من موسكو واشنطن لممارسة ضغط إضافي على أنقرة. ومع ذلك، فإن استمرار التزام الحكومة التركية باتفاقها مع روسيا على الرغم من الضغوط المتزايدة، يشير إلى أنها تنظر إلى علاقاتها مع حلفائها الغربيين من منظور جديد ويقدم نظرة ثاقبة على موقف تركيا بشأن علاقات الغرب مع روسيا.

بعبارة أخرى، فإن البلاد مصممة على عدم الانخراط المباشر مع جيرانها على أساس فرضيات من واشنطن أو بروكسل ولكن بما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

وقد تجلت سياسة التوازن التي انتهجتها تركيا، والتي تتضمن عدم الانحياز بنشاط إلى جانب في النزاعات بين الغرب وروسيا، خلال الحرب الروسية الأوكرانية أيضًا. بعد أن رفضت تركيا احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014 لأنها عدّت هذه الخطوة انتهاكًا للقانون الدولي، وصفت تركيا هجومها في 24 فبراير 2022 على أوكرانيا بأنه غير قانوني وعارضته.[27] لكن في الوقت نفسه، رفضت الحكومة التركية الانضمام إلى عقوبات

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضد روسيا لتمييز نفسها عن تلك الدول. ثم لخص وزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو سياسة تركيا على النحو الآتي: بشكل عام، لم ننضم إلى هذه العقوبات من حيث المبدأ. كما أننا لا نرغب في الانضمام إلى العقوبات الأخيرة... لا يتعين على تركيا أن تنحاز إلى أحد الجانبين. تركيا لديها موقف مبدئي. هذا بلد يعزز علاقاته وتعاونه مع كلا البلدين، روسيا وأوكرانيا، على الرغم من خلافاتنا في الرأي. في حالة الحرب، لسنا مجبرين على الانحياز لأحد الجانبين. كما شدد على أنه من المهم أن تتصرف تركيا بهذه الطريقة لتكون وسيطًا لإنهاء الحرب.[28]

وخلال الأشهر التالية، أصبح من الواضح أن البلاد كانت على حق في تبني هذه السياسة. في مارس 2022، التقى وزيرا خارجية روسيا وأوكرانيا في أنطاليا وأجرى وفدان رسميان من البلدين محادثات في إسطنبول بوساطة تركية. وعلى الرغم من أن تلك الاجتماعات لم تسفر عن أي نتائج، فقد برزت تركيا وسيطًا خلال تلك العملية واستمرت في أداء هذا الدور. في 22 يوليو 2022، التقت وفود رسمية من موسكو وكييف بحضور الرئيس رجب طيب أردوغان والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش للتوصل إلى اتّفاق لتسليم الحبوب الأوكرانية والروسية إلى الأسواق الدولية عبر المضيق التركي. مثلت تلك الاتفاقية خطوة مهمة نحو إنهاء أزمة غذائية خطيرة في العديد من البلدان وأسهمت في ظهور مناخ أكثر إيجابية، مما قد يؤدي إلى اتفاقيات أكثر شمولًا بين البلدين لإنهاء الحرب في المستقبل.[29]

لا تقف أنقرة عادةً مع الغرب فيما يتعلق بروسيا وتنتهج سياسة التوازن بدلًا من ذلك؛ لأن «حلفاءها» في الناتو، بدءًا من الولايات المتحدة، لا يتصرفون وفقًا لروح التحالف فيما يتعلق بالتهديدات التي تواجه تركيا، ولا يتضامنون معها، بل حتى يستمرون في تقديم الدعم المباشر للجماعات الإرهابية التي تعمل ضدها. في الوقت نفسه، تتخذ روسيا أيضًا خطوات لتقويض الأمن القومي التركي- وهو ما يقلل حدود التعاون بين أنقرة وموسكو. تعاونت روسيا مع إيران ضد تركيا في الشرق الأوسط، وظهرت بوصفها خصمًا لتركيا ولحليفتها الوثيقة، أذربيجان، في القوقاز، وانضمت إلى الجبهة المناهضة لتركيا في ليبيا، وبذلت جهودًا لممارسة نفوذ أكبر على البلقان، بدءًا من البوسنة والهرسك مما يؤدي إلى مواجهات بين أنقرة وموسكو وعقبات تحول دون توثيق التعاون بينهما.

بالنظر إلى الصراع التاريخي على السلطة بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية، يبدو من غير المرجح أن تبدأ أنقرة وموسكو التعاون في مجالات المنافسة المذكورة آنفًا. في المقابل، تشجع هذه الحقيقة الحكومة التركية على موازنة روسيا من خلال الحفاظ

على علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا عند مستوى معين بدلًا من إدارة ظهرها تمامًا للغرب، الذي عانت معه مشكلات خطيرة للغاية في السنوات الأخيرة. علاوة على ذلك، لا يزال كون تركيا حليفًا في الناتو عنصرًا مهمًّا في هذا التوازن، وهذا هو السبب في إصرار المدافعين المحليين عن التخلي عن سياسة التوازن والوقوف إلى جانب موسكو على إنهاء عضوية البلاد في الناتو.

السياسة الخارجية التركية في مواجهة القضايا الإقليمية

كانت السمة الرئيسة للسياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية هي المستوى العالي للنشاط في البلاد في الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط والقوقاز وشمال إفريقيا والبلقان. جرى تحديد مستوى مشاركة تركيا مع تلك المناطق من خلال توسيع قدرتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، وكذلك انعكاس تحول النظام الدولي في تلك الأماكن، وقد انعكس أيضًا فكر كبار قادة حزب العدالة والتنمية، بدءًا من الرئيس أردوغان، حول مكان تركيا في السياسة العالمية.

صاغت تركيا سياستها تجاه تلك المناطق وسط منافسة مع القوى الإقليمية مثل إيران و«إسرائيل» ومصر والمملكة العربية السعودية وكذلك الولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الأوروبية. ومع ذلك، فقد اضطرت في الوقت نفسه إلى متابعة «التطبيع» والتعاون معها لمعالجة القضايا الإقليمية. في الحقيقة، مع الأخذ في الحسبان أن المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية التركية خلال الولاية الأولى لحزب العدالة والتنمية كانت «تصفير المشكلات مع الجيران» و«السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد»، كان من الممكن لتركيا أن تتبنى سياسة تعزز التعاون مع المنطقة وكذلك القوى العالمية التي تمارس نفوذها على المنطقة. لكن في البداية، عززت تركيا تعاونها مع إيران وسوريا والعراق بشكل مفرط وعارضت العدوان الإسرائيلي، وهذا تسبب في مشكلات بين تركيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية تحت تأثير اللوبي الإسرائيلي هناك. في وقت لاحق، جعلت الثورات العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الصعب على تركيا التعامل مع تلك القوى الإقليمية على أساس التعاون.

وبعد أن بروز تركيا وسيطًا مهمًّا لحل المشكلات الإقليمية قبل الثورات العربية، اضطرت للانحياز إلى طرف في أماكن مثل سوريا ومصر وليبيا مع اندلاع الاحتجاجات. وأثرت القرارات التي اتخذتها أنقرة في هذا السياق في علاقاتها مع إيران بشأن سوريا والسعودية والإمارات بشأن مصر وتونس. في الوقت نفسه، حاولت بعض الدول الغربية (التي كانت قد أعربت سابقًا عن إحباطها من الخطوات المستقلة لحكومة حزب العدالة

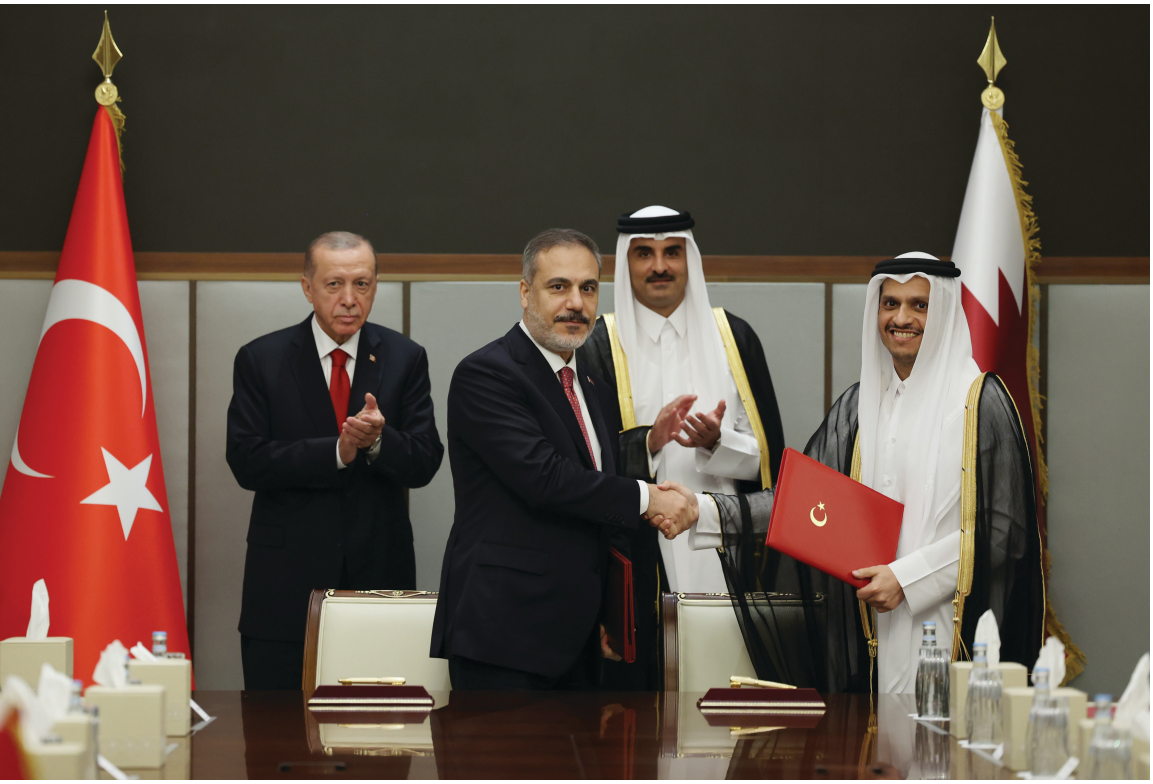

والتنمية في السياسة الخارجية من خلال الشكوى من «تحول المحور» التركي) الاستفادة من الفوضى المتفجرة في الشرق الأوسط لاستعادة تركيا السابقة. وحاولت تأجيج الضغط الداخلي من خلال دعم منظمة غولن الإرهابية وحزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب، وردّت تركيا بسياسة دقيقة من التوازن والانسجام مع نهج سياستها الخارجية المستقلة.

أدى التزام أنقرة الراسخ بسياسة خارجية مستقلة وإعطاء الأولوية لمصالحها الاقتصادية والأمنية والسياسية إلى مواجهة في الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط بين تركيا وثلاثة لاعبين عالميين بالإضافة إلى شركائهم الإقليميين: الولايات المتحدة وروسيا ودول أخرى كالاتحاد الأوروبي. في بعض مجالات المنافسة، واجهت البلاد واحدًا أو اثنين من هؤلاء اللاعبين. في المقابل، كان عليها أن تقاوم اللاعبين الثلاثة في وقت واحد في شرق البحر الأبيض المتوسط وسوريا. في ليبيا كانت هناك محاولة للإطاحة بحكومة الوفاق الوطني المدعومة من تركيا ومقرها طرابلس. وكان من بين الداعمين للإطاحة بها أعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا واليونان وكذلك

روسيا وحلفاء مقربون للولايات المتحدة مثل الإمارات ومصر. عملت تلك الدول معًا لإنهاء وجود تركيا في ليبيا. وبالمثل، دعم أعضاء الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا، وكذلك «إسرائيل» والإمارات العربية المتحدة ومصر والولايات المتحدة واليونان والقبارصة اليونانيون، الذين انتهجوا سياسة متطرفة فيما يتعلق بالولايات القضائية البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط على حساب تركيا.

وخلال رئاسة دونالد ترامب، تحالفت الولايات المتحدة مع «إسرائيل» والمملكة العربية السعودية والإمارات ومصر. كان احتواء أنشطة تركيا في الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط من بين الأهداف الرئيسة لهذا التحالف. في غضون ذلك، خلال إدارة أوباما، تعاونت الولايات المتحدة مع كيانات إرهابية مثل غولن وبي كي كي لترسيم حدود تركيا. يُشَار إلى أن روسيا وإيران عملتا عن كثب في المسرح السوري لاحتواء تركيا، فيما تنافست طهران مع أنقرة من دون دعم روسي في العراق.

في الأيام الأولى للثورة السورية بدا أن واشنطن تفكر على غرار الحكومة التركية، لكن مع مرور الوقت، تبنّت سياسة مناهضة لتركيا من خلال تحويل تعاونها مع حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب إلى العمود الفقري لسياستها تجاه سوريا. من المهم تأكيد أن جهود اللاعبين العالميين لتقويض دول أخرى في المنطقة (بالإضافة إلى استهداف أنقرة مباشرة) ألحقت أضرارًا جسيمة بتركيا، حيث غذى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 حالة عدم الاستقرار في ذلك البلد، وقد ترتبت عليه تداعيات سلبية للغاية على تركيا. وبالمثل، فرضت واشنطن عقوبات شديدة على إيران في عهد إدارتَي أوباما وترامب لتوجيه ضربة قوية للاقتصاد التركي. بالنظر إلى كيفية رد تركيا على الهجمات في الشرق الأوسط، من الممكن أن نستنتج أن الدولة تنتهج سياسة نشطة على الأرض وعلى طاولة المفاوضات، حيث تلجأ إلى القوة العسكرية للدفاع عن مصلحتها عندما يثبت أن الأدوات الدبلوماسية غير كافية.

واجهت تركيا القوى الدولية والإقليمية مثل الولايات المتحدة وروسيا وإيران من خلال تنفيذها عددًا من العمليات العسكرية في سوريا والعراق، حيث لا تزال تهديدات حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب حاضرة، ومع ذلك، دخلت الحكومة التركية في المفاوضات واتخذت إجراءات مشتركة مع تلك السلطات نفسها لتعزيز الحلول السلمية للمشكلات المستمرة. على سبيل المثال، عملت أنقرة مع طهران وبغداد ضد استفتاء غير قانوني على الاستقلال في شمال العراق أجراه مسعود بارزاني، الذي قاد الحزب الديمقراطي الكردستاني، في عام 2017. وبالمثل، أجرت محادثات

مع موسكو وطهران في أستانا وسوتشي لإيجاد حل شامل للمسألة السورية. في حالات أخرى، لجأت تركيا إلى القوة العسكرية بحسب الحاجة. على وجه التحديد، ألقى البلد بثقله وراء الحكومتين الشرعيتين لليبيا وقطر. على خلفية محاولة القوى الإقليمية مثل السعودية والإمارات ومصر للإطاحة بحكومتَي الدوحة وطرابلس عززت السلطات التركية تعاونها العسكري مع اللاعبينِ المعنيينِ لإرسال قوات إلى كلا البلدين.

ومع ذلك، فإن هذا لم يمنع تركيا من متابعة التطبيع مع السعودية والإمارات ومصر (التي عارضتها في قطر وليبيا) من خلال المفاوضات الدبلوماسية في ظل الظروف المناسبة. يمكن للمرء أن يجادل بأن الحكومة التركية أطلقت مبادرات دبلوماسية لتطبيع علاقاتها مع تلك الدول الثلاث، التي توترت بسبب الثورات العربية، لسببين رئيسين: في المقام الأول، حلَّ جو بايدن محل دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة وركّز على الصين وروسيا على حساب انخراطهما في الشرق الأوسط.

علاوة على ذلك، خففت الولايات المتحدة من ضغطها على إيران لإنهاء النزاع النووي، وكانت الحكومات في الرياض وأبو ظبي والقاهرة قلقة بشأن هذه التطورات خاصة أنَّها اعتمدت على سياسة الضغط على إيران التي مارسها ترامب. على هذا النحو، سعت هذه الدول إلى التطبيع مع قوى إقليمية مثل تركيا وإيران. أما النقطة الثانية فهي أن تركيا تعرضت لهجمات مالية خطيرة وسط سعيها لسياسة خارجية مستقلة على الرغم من الاعتراضات الغربية وأرادت تنويع علاقاتها الخارجية لتخفيف ذلك الضغط. كان لهذا الأمر دور مؤثّر في بدء عملية التطبيع بين أنقرة والدول ذات الصلة. بعد كل شيء، وضعت التوترات السياسية مع دول الشرق الأوسط عبئًا إضافيًّا على الاقتصاد التركي. على سبيل المثال، قاطعت السعودية المنتجات التركية بسبب أزمة بين البلدين. نتيجة لذلك، تراجعت صادرات تركيا إلى تلك الدول بأكثر من 90٪ في عام 2021. انتهت تلك المقاطعة في عام 2022، عندما تبادل الرئيس أردوغان وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الزيارة. في الوقت نفسه، كان لعودة السياح السعوديين إلى تركيا أثر إيجابي في الاقتصاد التركي.[30] من الضروري تأكيد أن عملية التطبيع بين تركيا و«إسرائيل» التي اكتسبت زخمًا في عام 2022، تختلف عن تعامل أنقرة مع دول الخليج ومصر. في الحقيقة، بدأت العمليتان بسبب اهتمام الحكومة التركية بتخفيف الضغوط من الغرب (بدءًا من الولايات المتحدة) ودعم واشنطن الضعيف للمملكة العربية السعودية والإمارات ومصر و«إسرائيل» تحت قيادة جو بايدن.

بعبارة أخرى، كانت تلك الدول بحاجة إلى احتواء الأعمال العدائية في المنطقة. ومع ذلك، فإن عملية التطبيع بين أنقرة وتل أبيب بدأت بمحاولات تركيا إنهاء أو تقليل هجمات اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، وكذلك انتظار تغيير بنيامين نتنياهو بوصفه رئيسًا للوزراء. وسيعتمد استمرار التطبيع مع «إسرائيل» فترة طويلة على مستقبل هجماتها ضد الفلسطينيين. بعد كل شيء، قام الطرفان بالعديد من المحاولات لتطبيع علاقاتهما في عام 2010، لكن هذه الجهود أخفقت بسبب الهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين وانتقاد تركيا الشديد لهذه الأعمال.

كانت هناك عملية أخرى لتطبيع العلاقات التركية الإقليمية المتعلقة بأرمينيا. وتماشيًا مع سياسة حزب العدالة والتنمية المتمثلة في «تصفير المشكلات مع الجيران» أجرى البلدان اتصالات في عام 2008 ووقّعا عدة بروتوكولات في زيورخ في 10 أكتوبر 2009. ومع ذلك، علقت الحكومة في يريفان تلك الاتفاقيات بعد قرار مثير للجدل من قبل الأرمن. وأثارت المحادثات التركية الأرمنية توترات خطيرة بين أنقرة وباكو حينها. بعد هذه التجربة الفاشلة، أصلحت تركيا علاقاتها مع أذربيجان وعززت علاقات اقتصادية وعسكرية أقوى معها. في عام 2020، هزمت أذربيجان أرمينيا في حرب كاراباخ الثانية (بدعم تركي، بدءًا بطائرات مسيّرة مسلحة) ووضعت الحكومة الأرمينية في موقف صعب. وبناءً على ذلك، استجابت يريفان بشكل إيجابي لدعوات أنقرة لتجديد التطبيع وبدأ البلدان في إجراء اتصالات لهذا الغرض في أواخر عام 2021.[31]

من الحقائق التي لا جدال فيها أن تركيا أصبحت أكثر نشاطًا في الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط والقوقاز والبلقان في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية بين عامَي 2002 و2022. وخلال هذه الفترة، عززت تركيا تعاونًا اقتصاديًّا أوثق مع جيرانها (بما يتماشى مع سياسة «تصفير المشكلات مع الجيران»). في وقت لاحق، في 2010، حوّلت البلاد اهتمامها إلى الأمن القومي بسبب عدم الاستقرار في المنطقة الذي حلّ خلال الثورات العربية وعلاقاتها المتوترة مع الغرب. في هذه المرحلة، ركز النقاش الرئيس على ما إذا كان حزب العدالة والتنمية قد تخلى عن طيب خاطر عن سياسة التعاون الاقتصادي للتركيز على الأمن القومي أم أنه اضطرّ إلى اتخاذ هذا الاختيار بفعل التطورات الإقليمية والعالمية. في الحقيقة، بالكاد يتوقّع أي شخص أن يركز حزب العدالة والتنمية على الأمن القومي على حساب التعاون الاقتصادي. ومع ذلك، فإن زيادة قدرة تركيا الاقتصادية والعسكرية شجعت على اتباع سياسة خارجية مستقلة نسبيًّا وهذا الأمر أحبط بعض الدول الغربية التي استخدمت «حلفاءها» و«وكلاءها» داخل البلاد وفي الشرق الأوسط لجعل الأمر أكثر صعوبة على حزب العدالة والتنمية.

وممّا زاد الطين بلّة، أن الثورات العربية أشعلت الفوضى في سوريا ومصر وليبيا، وعرّضت بعض التطورات في سوريا وليبيا سلامة تركيا للخطر. على هذا النحو، أدّت المخاوف بشأن الأمن القومي والتركيز عليه دورًا أكثر بروزًا في سياسات أنقرة الإقليمية. من الممكن القول: إن حكومة حزب العدالة والتنمية قامت بمحاولات تطبيع متجددة خلال العقدين الماضيين لضمان أن يؤدّي التعاون الاقتصادي دورًا أكبر في سياساتها الإقليمية. في الوقت نفسه، أشارت جهود تركيا لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية وفتح ممر الحبوب إلى عزمها على العمل وسيطًا لحل المشكلات الإقليمية والعالمية.

خاتمة

اتبعت تركيا في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية نشطة أسهمت بفاعلية في حل القضايا الإقليمية من خلال أخذ زمام المبادرة في قطر وليبيا والصومال رغم أنها لا تشاركها في الحدود البرية. كما دعت تركيا إلى إصلاح الأمم المتحدة، وتطالب بإقامة نظام دولي أكثر عدلًا، للإشارة إلى نيتها في الانتقال من قوة إقليمية إلى قوة عالمية. أخيرًا، أكد الرئيس رجب طيب أردوغان مرارًا وتكرارًا التزام تركيا بأن تصبح واحدة من أكبر 10 اقتصادات في العالم، وهذا يعكس رغبتها في أن تصبح قوة عالمية.

من خلال تقييم عقدين من حكم حزب العدالة والتنمية مع التركيز على هذا الهدف، من الممكن أن نستنتج أن تركيا اتخذت خطوات كبيرة نحو سياسة خارجية مستقلة، لكنها شهدت توترات خطيرة مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بسبب محاولاتها لتحرير السياسة التركية من نفوذ الغرب القوي بشكل مفرط. وبهذا المعنى، عدّت الدولة انخراط الدول الغربية، بدءًا من الولايات المتحدة، مع الجماعات الإرهابية مثل حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب ومنظمة غولن الإرهابية والعقوبات المفروضة عليها- جزءًا من محاولة لإعادة سياسة تركيا «المتناغمة».

على الرغم من تلك السياسات، تمكنت أنقرة من اتباع سياسة خارجية مستقلة تضع مصالحها الوطنية في المقام الأول. ومع الأخذ في الحسبان عدم توازن القوى بين تركيا والدول الغربية، التي ضغطت عليها وعاقبتها، احتاجت حكومات حزب العدالة والتنمية إلى التعامل مع لاعبين آخرين، بما قد يعوض سوء العلاقات مع الغرب، لمواصلة اتباع سياسة خارجية مستقلة. في هذا الصدد، سعت تركيا إلى التعاون مع المزيد من الدول، وعلى وجه التحديد، استخدمت تركيا إيران والعراق وسوريا ودول الخليج قوة موازنة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حتى قوبل ذلك بادعاءات «تحول المحور».

في الحقيقة، كانت حكومة حزب العدالة والتنمية تعتزم رفع علاقاتها التي طالما أهملتها مع الشرق الأوسط إلى المستوى الضروري وتنويع سياستها الخارجية لضمان أن يتعلم حلفاؤها الغربيون معاملة تركيا على أنها شريك على قدم المساواة واحترام سيادتها الوطنية، وفي الوقت نفسه كانت تعارض إدارة ظهرها للغرب.

في عام 2010، سعت بعض الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة، إلى التدخل في شؤون تركيا من خلال الضغط عليها واستخدام أدوات أخرى. على هذا النحو، سعت الحكومة التركية إلى تعاون أوثق مع لاعبين مثل روسيا لتخفيف الضغط الغربي. وبالحكم على تأثير الصين المتزايد في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، من المرجح أن تبرز الصين أيضًا بوصفها لاعبًا متوازنًا في السياسة الخارجية التركية. ومع ذلك، لن تدع تركيا علاقاتها مع روسيا أو الصين تشبه علاقة الاعتماد المتبادل غير المتوازنة التي يريد الغرب تشكيلها والحفاظ عليها مع أنقرة. بهذا المعنى، لن تواجه الحكومة التركية مع تلك الدول المشكلات نفسها التي واجهتها مع الغرب. ولا داعي للقول: إن من الضروري لهذه الدول غير الغربية ألا ترتكب الأخطاء نفسها التي ارتكبها الغرب، وأن على الدول الغربية أن تتخلى عن سياساتها المضلّلة المصمّمة على إضعاف أنقرة إذا أرادت أن تكون لها علاقة صحية مع تركيا.

الهوامش والمراجع:

1. Kemal İnat, "Türk Dış Politikasının Kapasitesinin Dönüşümü: AK Parti Dönemi," Türkiye Ortadoğu Çalışmaları Dergisi, Vol. 1, No. 1 (2014), pp. 1-24.
2. "GDP (Current US$)-Türkiye, Italy, France, Japan, Germany, U.S., United Kingdom, Switzerland," World Bank, retrieved July 26, 2022, from https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2021&locations=TR-IT-FR-JP-DE-US-GB-CH&start=2002.
3. "Download WEO Data: April 2022 Edition," IMF, retrieved July 26, 2022, from https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2022/April.
4. "Download World Economic Outlook Database: April 2022," IMF, retrieved July 26, 2022 from https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2022/April/weo-report?c=186,&s=PPPSH,&sy=2002&ey=2021&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1.

5. However, in addition to attacks against Türkiye's economic and political stability, there are pressing problems like the coronavirus pandemic and inflationary and currency-related pressures rooted in the Russia-Ukraine war's impact on the global economy that the country must address to keep pursuing an effective foreign policy.

6. Göksel Yıldırım, "Milli İHA ve SİHA'lar İhracat Şampiyonunu Değiştirdi," Anadolu Agency, (June 14, 2022), retrieved from https://www.aa.com.tr/tr/bilim-teknoloji/milli-iha-ve-sihalar-ihracat-sampiyonunu-degistirdi/2613116#:~:text=Bayraktar%20TB2%20S%C4%B0HA%20ve%20Bayraktar,sanayisinin%20yeni%20ihracat%20%C5%9Fampiyonu%20oldu.

7. "Savunma ve Havacılık'ta 2021 Yılının İhracat Rekortmenleri," Savunma SanayiST, (June 14, 2022), retrieved July 26, 2022, from https://www.savunmasanayist.com/turksat-5b-uydusu-hizmete-alma-toreni-gerceklestirildi.

8. Yusuf Emir Işık, "Savunma ve Havacılık İhracatı 2 Milyar Dolar Sınırında!" Defence Turk, (July 4, 2022), retrieved from https://www.defenceturk.net/savunma-ve-havacilik-ihracati-2-milyar-dolar-sinirinda.

9. "2002'den 2022'ye Rakamlarla Yerli Savunma Sanayii," CNN Türk, (February 6, 2022), retrieved July 27, 2022, from https://www.youtube.com/watch?v=R5j6HtKuV6I&ab_channel=CNNT%C3%9CRK; For detailed information about indigenous defense products under development, see, "Türk Savunma Sanayii Ürün Kataloğu," Presidency of the Republic of Türkiye-Presidency of the Defense Industries, (2019), retrieved July 27, 2022, from https://www.ssb.gov.tr/urunkatalog/tr.

10. Fatma Damla Kayayerli, "Türkiye, Dünyada En Fazla Diplomatik Temsilcisi Olan 5. Ülke," Sabah, (December 28, 2020), retrieved from https://www.sabah.com.tr/gundem/2020/12/28/turkiye-dunyada-en-fazla-diplomatik-temsilcisi-olan-5-ulke.

11. For detailed information on this issue see, Kemal İnat, Ali Aslan, and Burhanettin Duran (eds.), Kuruluşundan Bugüne AK Parti: Dış Politika, (İstanbul: SETA Publishing, 2018), pp. 449-552.

12. For detailed information on this issue see, Kemal İnat and Melih Yıldız, "Will the Rise of China Transform the International System?" Insight Turkey, Vol. 23, No. 4 (Fall 2021), pp. 231-258.

13. Kemal İnat, "Trump'ın Ardından Türk-Amerikan İlişkileri," SETA, (December 19, 2020), retrieved from https://www.setav.org/trumpin-ardindan-turk-amerikan-iliskileri/; Kemal İnat, "NATO Zirvesi, Türkiye'nin NATO'daki Yeri ve Türk-Amerikan İlişkileri," Anadolu Agency, (June 15, 2021), retrieved from https://www.aa.com.tr/tr/analiz/nato-zirvesi-turkiye-nin-nato-daki-yeri-ve-turk-amerikan-iliskileri/2274445; Kemal İnat, "Washington Zirvesi'nin Çözemediği Sorunlar," Kriter, Vol. 4, No. 41 (December 2019).

14. Hasan Yücel, "Türk-Amerikan İlişkilerinde S-400 Krizi," SETA, No. 302, (January 2020); Murat Yeşiltaş, "Türkiye, Batı ve S-400," Sabah, (December 16, 2017), retrieved from https://www.sabah.com.tr/yazarlar/perspektif/murat-yesiltas/2017/12/16/turkiye-bati-ve-s-400; Kadir Üstün, "S-400 Krizi Eşiğinde Türk-Amerikan İlişkileri," Sabah, (April 20, 2019), retrieved from https://www.sabah.com.tr/yazarlar/perspektif/kadir-ustun/2019/04/20/s-400-krizi-esiginde-turk-amerikan-iliskileri.

15. Turkish Statistical Institution (TÜİK).

16. Turkish Statistical Institution (TÜİK).

17. The Turkish-led Middle Corridor project seeks to revive the historical Silk Road by channeling a significant part of China's trade with Europe through Central Asia, the Caspian, the Caucasus and Türkiye. Accordingly, it requires the construction of transportation infrastructure for that purpose. In this regard, the Baku-Tbilisi-Kars railroad became operational in 2017. See, "Türkiye'nin Çok Taraflı Ulaştırma Politikası," Republic of Türkiye Ministry of Foreign Affairs, retrieved July 20, 2022, from https://www.mfa.gov.tr/turkiye_nin-cok-tarafli-ulastirma-politikasi.tr.mfa.

18. Fuat Kabakcı, "Türkiye-Çin İlişkileri Birçok Alanda Gelişiyor," Anadolu Agency, (March 24, 2021), retrieved from https://www.aa.com.tr/tr/ekonomi/turkiye-cin-iliskileri-bircok-alanda-gelisiyor/2186643.

19. "Kuşak ve Yol Forumu'nun Ardından," Anadolu Agency, (May 16, 2017), retrieved from https://www.aa.com.tr/tr/dunya/kusak-ve-yol-forumunun-ardindan/819306.

20. "Cumhurbaşkanı Erdoğan, Çin'de Gazetecilerin Sorularını Yanıtladı," Sabah, (July 4, 2019), retrieved from https://www.sabah.com.tr/gundem/2019/07/04/cumhurbaskani-erdogan-cinde-gazetecilerin-sorularini-yanitladi.

21. Mehmet Şah Yılmaz, "Pekin Büyükelçisi Önen: Çin'in Ülkemize Yatırımları Son Dönemde Önemli İvme Kazandı," Anadolu Agency, (December 30, 2021), retrieved from https://www.aa.com.tr/tr/gundem/pekin-buyukelcisi-onen-cin-in-ulkemize-yatirimlari-son-donemde-onemli-ivme-kazandi/2461397#:~:text=T%C3%BCrkiye'nin%20Pekin%20B%C3%BCy%C3%BCkel%C3%A7isi%20Abdulkadir,milyar%20dolar%20seviyesine%20ula%C5%9Ft%C4%B1%22%20dedi.

22. "Türkiye'ye Yatırımda Hangi Ülkeler Başı Çekiyor?" NTV, (December 10, 2020), retrieved from https://www.ntv.com.tr/ekonomi/turkiyeye-yatirimda-hangi-ulkeler-basi-cekiyor,J-5uSKW870O9SzfO6P5WFQ#:~:text=T%C3%BCrkiye'ye%20en%20fazla%20yat%C4%B1r%C4%B1m%20yapan%20ilk%20on%20%C3%BClke%20aras%C4%B1nda,Fransa%20ve%20Azerbaycan%20yer%20al%C4%B1yor.

23. "Yeniden Asya Girişimi," Republic of Türkiye Ministry of Foreign Affairs, retrieved July 20, 2022, from https://www.mfa.gov.tr/yeniden-asya-girisimi.tr.mfa.

24. Emre Gürkan Abay, "Rus Birlikleri Afrin'den Çekildi," Anadolu Agency, (January 20, 2018), retrieved from https://www.aa.com.tr/tr/dunya/rus-birlikleri-afrinden-cekildi/1036813.

25. Kemal İnat, "Batı'nın Yaptırım Kararları Ne Anlama Geliyor?" Türkiye, (October 16, 2019), retrieved from https://www.turkiyegazetesi.com.tr/kose-yazilari/prof-dr-kemal-inat/batinin-yaptirim-kararlari-ne-anlama-geliyor-610275; Kemal İnat, "Türk-Amerikan İlişkileri Neden Bu Noktaya Geldi?" Türkiye, (November 2, 2019); Burhanettin Duran, "Barış Pınarı Harekatı ve Yeni Güç Dengesi," Kriter, Vol. 4, No. 40 (November 2019), retrieved from https://kriterdergi.com/cerceve/baris-pinari-harekati-ve-yeni-guc-dengesi.

26. Burhanettin Duran, "S-400'lerin Teslimatı ve 15 Temmuz," Sabah, (July 13, 2019), retrieved from https://www.sabah.com.tr/yazarlar/duran/2019/07/13/s-400lerin-teslimati-ve-15-temmuz.

27. "Cumhurbaşkanı Erdoğan: Ukrayna Haklı Davasında Yalnız Bırakıldı," NTV, (March 11, 2022), retrieved from https://www.ntv.com.tr/turkiye/cumhurbaskani-erdogan-ukrayna-hakli-davasinda-yalniz-birakildi,-YOzJwSb0SdgW0Mhzeqhw.

28. Mustafa Deveci and Fuat Kabakcı, "Dışişleri Bakanı Çavuşoğlu: Yaptırımlara Katılma Eğilimimiz Yok," Anadolu Agency, (March 1, 2022), retrieved from https://www.aa.com.tr/tr/politika/disisleri-bakani-cavusoglu-yaptirimlara-katilma-egilimimiz-yok/2520335.

29. "Tahıl Krizini Bitiren Tarihi İmza! Karadeniz'in Kilidini İstanbul Açtı," Hürriyet, (July 23, 2022), retrieved from https://www.hurriyet.com.tr/gundem/tahil-krizini-bitiren-tarihi-imza-karadenizin-kilidini-istanbul-acti-42105535; "Guterres: Anlaşma Erdoğan'ın Israrlı Çabalarıyla Oldu," TRT Haber, (July 22, 2022), retrieved from https://www.trthaber.com/haber/gundem/guterres-anlasma-erdoganin-israrli-cabalariyla-oldu-696515.html#:~:text=S%C3%B6z%20konusu%20anla%C5%9Fman%C4%B1n%20imzalanmas%C4%B1nda%20%C3%B6nemli,a%C5%9Famas%C4%B1nda%20hayati%20%C3%B6neme%20sahipti.%22%20ifadesini.

30. Mehmet Rakipoğlu, "Türkiye'nin Körfez Ülkeleri ve Yemen Politikaları 2021," in Burhanettin Duran, Kemal İnat and Mustafa Caner (eds.), Türk Dış Politikası Yıllığı 2021, (İstanbul: SETA Publishing, 2022), pp. 150-151; "Suudi Arabistan'dan Yeni Adım! Türk Ürünlerine Boykot Süreci Sona Eriyor," Milliyet, (April 22, 2022), retrieved from https://www.milliyet.com.tr/ekonomi/suudi-arabistandan-yeni-adim-turk-urunlerine-boykot-sureci-sona-eriyor-6742329.

31. Burhanettin Duran, "Normalleşmenin Yeni Durağı, Ermenistan…," Sabah, (December 17, 2021); Armağan Gözkaman, "Türkiye-Ermenistan 'Normalleşmesi': Farklı Koşullar, Yeni Bir Yaklaşım," Anadolu Agency, (May 6, 2022), retrieved from https://www.aa.com.tr/tr/analiz/turkiye-ermenistan-normallesmesi-farkli-kosullar-yeni-bir-yaklasim/2580860.